

خطی - فهرست شده  
۳۳۵۲



تاریخ ۱۳۰۵ هجری  
کتابت ۷۴۸۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: القصص والقضا (الغالیات)

مؤلف: میرزا جنیب اله رشتی

موضوع: \_\_\_\_\_

شماره قفسه: ۷۴۴۹

شماره ثبت کتاب: ۷۸۲۱۶

۳۳۵۹

۱۳۱۳

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتاب - فهرست شده  
۲۲۵۲

العقائد من جملة ما ورد في تاريخ الإسلام  
در عقاید و تصانف و تفکرات

۲۲۵۲





























































[illegible]

صاحب

منها خلقا ثانياً كالتي في المثال المتقدم وهذا الاحتمال لا يصحح به غير ان بعض قرائات العباد في  
الحكم من التذكير في هذه خصوصاً تذكر اخرج من الحكم بالشرط في صورة التامر لان ظاهره <sup>هو</sup> ان  
صلاحه يبقى في الحرف في وجود السبب دون ما بهما اذا لم يستل الا في ان بين التفرع فيها وفيه  
للتال اعني وضع التفرع اليه دون اقل من الجواب في التفرع وما في خصوصه فضلاً عن التفرع  
في التفرع اليه لان يحصل التفرع الا في ان في التفرع وضع في صورة الا في ان وضعه في  
اليه عليه كاهل المرض في صورة التفرع في ان في حال كاهل في صورة التفرع على التفرع  
في التفرع دون الوجود لكن يمكن القول بان ان التفرع وضع في التفرع في صورة التفرع فلا يكون  
اصحاً من امثله في التفرع في ان وكيف كان فلا بد من حل في كاهل على السبب في التفرع في كاهل  
من تعليل حيث خاله نداء التفرع السبب في سبب لان التفرع كان اولاً بالاضافه <sup>للسبب</sup> دون  
يحيى مع حصول سبب فيه وضع في التفرع <sup>الذي</sup> في ان التفرع في التفرع على التفرع في ان  
الفرع وضعه في التفرع في التفرع <sup>فانما</sup> ان في حال على التفرع في ان وضعه في التفرع في  
ان كان هو التفرع في الوجود في هذا الاحتمال يحل في التفرع في التفرع في الوجود في  
لان السبب الاول لما في التفرع في الوجود السبب في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في  
سببه في التفرع في الوجود في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في  
فرضه سببه في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في  
نفسه والتفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في  
ضم غنى افراده معدود في تعدد المعدادات لان السبب في التفرع في التفرع في التفرع في  
عدم فعل اختياره او غير ما في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في  
دون التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في  
الاحتمال في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في  
ان التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في

[illegible]

فوفیات

هناك الملائكة وجعل عليهم رعايا الدهم ومن ان الحكم الشرعي يرجع لجميع الناس لا للملك فقط من غير مصادق  
القاعة الدهم لرحمته جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
القاعة على تشديد من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
عن الامير المؤمنين عليه السلام قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
واما هذه القاعة على الملائكة جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
واما هذه القاعة على الملائكة جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
الكثير وجعلهم الخواص والفرج من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
وجعلهم الخواص والفرج من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
من سبب اخر خلف الفرج جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
كاجب عليه من الملائكة في اجزاء الفرج مثلا وهذا من باب ورود الامير المؤمنين عليه السلام  
كما ان في هذا الاثر ان الفرج من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
اوله وعلى الفرج من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
في رعايا الدهم من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
الفرج على الفرج من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
ما ذكرنا في القسم الاول بناء على ما ذكره الفرج في حكمه كعبه خلافاً لغيره القاعة القابل تشديد  
قاعة لوزن وحكمها على ما ذكره الفرج من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
يكن ما يقرب من الملائكة بل كما هو الاول والفرج من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
الغشائية وجعل الملائكة من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
الساكنة فان اكثر الخواص من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
لوزن العفو والجزاء وكذا في الشفعة فقد ثبت الاحكام والمجمل من رعايا الدهم جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم  
على ما تراه في الحديث ان ذلك جابر بن عبد الله قال قال الامير المؤمنين عليه السلام من رعايا الدهم من رعايا الدهم











[illegible]

عنه ما وجب له المحقق في الشرايع حيث قال ومن استبان النقص انقضى البعد القاسد بمقتضى  
ظاهره في الاول لا بمقتضى ثانياً البعد ولذا من رفع حاشية الاول لم يبق من حاشية سائر النصوص  
مثل البعد والاولى كونها خارجة عن الموضع لبيان النقص كما يظهر من القرب الذي  
ذكرناه هنا عجمها بالسادس ومن يظهر الكلام في صورة علمنا بالثبوت لاعتبار جوده علم احدنا  
ومقتضى الكلام في ان النقص بالنقص القاسد والموضع العلم بتدريج عن الوباء في الموضع هنا  
النقص او رفع النقص اما يحصل بان التنازع وعدمه معلوم في المقام واما من الاول فيكون  
لما بيننا في صورة العمل عرفنا من عدم ما يترتب من اذيتهم من اذيات في العلم بالاولى لم  
لا يعرض لتبليط على حاله واما واليد المعترضة مثل هذه القريب مناعتها حلا وجوبه  
انما ان اوله بالعلم بعدم سلامة العوض شرايعا ومنه تخرج الما من كسبه مما نأ  
فمنه منع واجه ضرورة عدم موافقته للمصلحة الشرعية في حقيقة المقام عند الضرر والاستعانة  
الاستدلال على اصل الباع وادخلها في قوله في ان التنازع في الحقيقة على هذا التفسير  
شك في ضد البينة والعقدية وان اوله ما لو كان كون التنازع مبنيا على حلا المالك  
فان التنازع المشاف فلا يترتب في دفع الضات والحاصل ان دفع الما الى الغير لم يرض تبليط  
عليه مما لو كان العوض غير ثابت في الشرع مع العلم بالدفع فيحصل ما يرفع حكم الاول  
ما لا يملك ومنه ما بين ان العقد ينشأ من دفع الضات وان ثابته باليد يجرى بها ولا ينتفع من  
ما بين صحيح يضمن بنسبه بان على ظاهره الذي هو من قبلة العقد وانما يترتب من  
ان قد ساعدت ان التنازع انما القاسد منه الا بالخاصة من دون موافقة العقد القاسد  
ليس على ضرورة ان لا يكون الدفع منقوضا بالمناصفة كان تبليط من قبل المالك ورضا حكم  
اليد ان خلفه بعد ما اخذ الموز القاسد ودفع العوض عوضا عنه يكون الدفع حجازا لا  
الاول لا يكون ارضيات والعوض الواحد فاحالة من هذا الموضع اي دفعه من كسبه  
شكلا للرضى سلطة الغير على الما لا يجوز ان لا يفسد للضات لا على يد بطون ومقتضى القدر

او وجب تركه عند الذي يرضاه او رضاءه او دفعه كما لو كان هذا الكلام من على المنفعة  
 حذيفة قالوا ومنه فان ان ادب بما جاز به من بعض مبادىء العوض السطحت نفس المنفعة  
 من كسب اللان في من غلظته في اعتد العي قضاءه الفاسد ان متفق ولا يجوز ان سدره  
 وهو كما ترى وان ادب بما جاز به من بعض مبادىء العوض السطحت نفس المنفعة  
 اليه لا بد من كونه صحت ما عليه من فائز الى بيعه ولا دليل النقص في ضمان الناجع وبالله  
 في ضمان المشتري مع انجح ملكات الناجع ان عتاه عن فضايل الضموت وكر كسب الناجع من  
 كانت اصل ملكه الغير وجب عليه اصال المبل والغير والذات خارجا من كسبه وعن كسبه  
 ولا بد من ملكه لنفسه فعادهم اخفا في شرا على احد لولا ان كانت البسطة على منة انما  
 كما نسب الى الال الغير يبيع الى مال المتبع يبيع واحد ما عرفت قلت ان صحت على المدفع اليه  
 بالعرض الشئ ووجدت اننا انما يبيع السهم في رضى براتع في بيع الى عرض الال الال  
 ومقتضى المسئلة هل من حذيفة الفار ومنه ان في عرض الناجع ان الشبه بعد والطوبى  
 اللان من غلظته اولد البيع في مخالفت مولى ويعد فيه البعض في التفرقة في الغلظته  
 وهو كونه العوض الخافي والال العي الشئ في ابطال التعيين وانما يبيع عن تارة او اربع  
 ينسب الحكم للطوبى الاول وفضله ذلك وجوب دفع عرض البيع على ان يرضى عرضا او فعا  
 وتما في المسئلة كاد دفع على طاعة وان كانت الامام على طاعة رجوع الاصل الى الال  
 تلف في بدلتها فانما يبيع كسب لكان اسنادا الحكم في الال جاء على طاعة رجوع الاصل الى  
 بدل المال او تلف في بدلتها فانما يبيع كسب لكان اسنادا الحكم في الال جاء على طاعة رجوع الاصل الى  
 الى الفصل مع الم بكره وضو كاهو الرضى مع عقد الجماع انهم من الال عزمه واغاص  
 عن عرضة لولا انهم سلا من الرضى والال ومع هذا الاحوال دفع كاهو رضى عا  
 نظر المدفع الى التبع الذي في الاطلاقا هو فعه انما يبيع به عليه ان تلف في بدو وهكذا  
 كان لانشاء في لولا انهم سلا من الرضى والال ومع هذا الاحوال دفع كاهو رضى عا

[illegible]



الاول منكم ذكوات واذا العتبات والعلل على المال فليطاع كما هو منه على  
 اوليكم منكم على ما عليه بالاعتدال بالقرى وما سبها الا ان اخرى بناء على ما  
 انشاء الاذن الصريح فاعلم ان الخلق في الوضوء سبها كما في قوله الله تعالى  
 وغيره العتد وما شجوا لان حال التلبس بالثياب في شهود على وضوء المالا في الشرف على نفسه  
 من الخلق للكلية كما في هذه الوجوه الثلاثة لعلمنا بتفوق دليل على عدم الضمان خصوصا  
 بعد ثبوت الاحتياج بدوامه الضمان ومنها ان يتفق بالسبب جافا فافترضا من لما تضمنه على ما  
 حكى عن الدكتور والشهود والادب بالسم الشارح فيجب له بالسم المعروف في غير القسم  
 الثانية لما تمتد مال الشرف وتطوع وتكلم في وجوه جنبا على وضوءه بمرور الدابة  
 مستأففة على وجه التلا والاطاء في وجوه فصل الوقت والمعرفة والتأويل اما يحسن  
 اللام للعتاة اول السببة كما في قوله المصنف بالبيع والصلح ونحوها فافترضا لا لا شرا المشرع  
 من قوله المصنف فانهم في دليل المسئلة على ان ذكره هو ان عدم ما تضمنه وضع حكما  
 ولكن جاعلة من الضمان نعم في قوله المصنف ذهاب اليمين الضمان نظر الا ان اليمين  
 الضميمة ولو في هذا من قوله الا ان اليمين الضمان تامة لعل الضمان وضعا او  
 معناه قولنا لما جعلت ايمانكم وكما لا والله انبذ ذلك معناه اخذ الشئ صياغتها  
 والاعتناء وطولها ان يكتفى بصدق من قوله المصنف ان يدين احصاها  
 في المشرع في قوله المصنف من قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 المصنف ومن طاعة المسئلة في قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 فبما احدثها في قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 الا ان اليمين الضمان تامة لعل الضمان وضعا او معناه اخذ الشئ صياغتها  
 عليه بذكر المصنف من قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 يتفق ضان الكل لعدم تقيدهم به بالصف ومثل نفس المثل للام فافترضا  
 له

الزوج له جواز احتراز عن الخلع والحل ليس في عزائش من الاذن حضور المصنف  
 بل هو من كونه كلامه مثالا للام والمطلوب في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 يوجه حكمه في نفس العتبات لا سيما وصنعة فيه اشكال وادامه العلم **القضية الثانية** وجوب  
**الخطاب على القاصب** والنصيب الى العتاة التي تضمنت عليها لا لكونها من  
 السنة قبله على صلبه عليه والمطلوب في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 فترتيب الاستدلال على وجوبه بطلان ما اذا كان القاصب جرحا على عدل على وجوه  
 بسبب احكاما كالمصنف عليه حسب خلافه في قوله في العتاة من الخلق والغير ولحققت  
 ذلك المولى اذا قال في عتبه عليه فترتيب ما اذا كان من فعل من الافعال القابلة  
 للتطبيق وعلى وجوبه وطلب ما جرحه ومثل هذا الخطاب غير مؤثر في الال من جملة شرائط  
 التكليف جلال ان المصنف بالنقل وكرت النقل في المصنف الذي هو من قوله  
 العتاة لا معنى لرسم التكليف كالا في قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 بالعين وكذا في محبة المكلف لغيره وانما في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 التكليف بما اوجبه من قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 المصنف وبشرائطه فلا اختصاص له باحد من صيرورة المالة العتاة ليس بالخص  
 محل تايل التلبس بل يقتضي جميع فاعلم ان العتاة في عتبه العتاة  
 فترتيب وجوه اختلاف في قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 عليها القاصب وحاصلا في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 وجوه جرحه العا وشبهه اول وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 وضع الظاهر المولى عليه والادلة لا بد من وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 في المصنف من قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 صلبا عليه مسطرة فاعلم ان العتاة في عتبه العتاة

في العتبات

الزوج له جواز احتراز عن الخلع والحل ليس في عزائش من الاذن حضور المصنف  
 بل هو من كونه كلامه مثالا للام والمطلوب في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 يوجه حكمه في نفس العتبات لا سيما وصنعة فيه اشكال وادامه العلم **القضية الثانية** وجوب  
**الخطاب على القاصب** والنصيب الى العتاة التي تضمنت عليها لا لكونها من  
 السنة قبله على صلبه عليه والمطلوب في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 فترتيب الاستدلال على وجوبه بطلان ما اذا كان القاصب جرحا على عدل على وجوه  
 بسبب احكاما كالمصنف عليه حسب خلافه في قوله في العتاة من الخلق والغير ولحققت  
 ذلك المولى اذا قال في عتبه عليه فترتيب ما اذا كان من فعل من الافعال القابلة  
 للتطبيق وعلى وجوبه وطلب ما جرحه ومثل هذا الخطاب غير مؤثر في الال من جملة شرائط  
 التكليف جلال ان المصنف بالنقل وكرت النقل في المصنف الذي هو من قوله  
 العتاة لا معنى لرسم التكليف كالا في قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 بالعين وكذا في محبة المكلف لغيره وانما في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 التكليف بما اوجبه من قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 المصنف وبشرائطه فلا اختصاص له باحد من صيرورة المالة العتاة ليس بالخص  
 محل تايل التلبس بل يقتضي جميع فاعلم ان العتاة في عتبه العتاة  
 فترتيب وجوه اختلاف في قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 عليها القاصب وحاصلا في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 وجوه جرحه العا وشبهه اول وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 وضع الظاهر المولى عليه والادلة لا بد من وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 في المصنف من قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 صلبا عليه مسطرة فاعلم ان العتاة في عتبه العتاة

عليه هو ان يدين احصاها في المشرع  
 العتاة لا معنى لرسم التكليف كالا في قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 بالعين وكذا في محبة المكلف لغيره وانما في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 التكليف بما اوجبه من قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 المصنف وبشرائطه فلا اختصاص له باحد من صيرورة المالة العتاة ليس بالخص  
 محل تايل التلبس بل يقتضي جميع فاعلم ان العتاة في عتبه العتاة  
 فترتيب وجوه اختلاف في قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 عليها القاصب وحاصلا في وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 وجوه جرحه العا وشبهه اول وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 وضع الظاهر المولى عليه والادلة لا بد من وجوه جرحه العا وشبهه اول  
 في المصنف من قوله المصنف ان يدين احصاها في المشرع  
 صلبا عليه مسطرة فاعلم ان العتاة في عتبه العتاة



















































































































































المحمدة وانا الشبهة انكم تباينوا في اختلاف النظم الصانع باعتبار اختلافها في حكم المسئلة مثل  
الفرق وشكل مسئلة في غير رصفها وتوهمها بالنسبة الى النظم في غير طريقتين احداهما كما  
رأى الحكماء في تقليدوا اتفاقا الى الحكم عليه في الحكم الشرعي بان فرض افعال مثلها بل في المدعي عليه  
في المسئلة في الحكم الشرعي والثاني في ما كان فيها مختلفين ولا يوجب ان الخلاف او امر الحكم يحسم  
الوزم بالحق وانما هو الصواب في من عليه فاعرض عن القول بالصوره الاجتهاد لان من غير خلاف  
عنه ذلك وهو ما كان الحكم الا في غير هذا الحكم والحكم عليه في غير اختلافات الحكم بما يراه  
الحاكم حشا غير محمول للام لا لان اولئك انما يجدوا في الزم بالحق الا في غير ذلك مع قطع النظر  
سلطنة المزم وضبره في غير محمول مع اختلاف الحكم عليه في الحكم الا في غير ذلك والزم  
انما يصح على المحرم من الحكم الا في غير من يتقدم تقليد او اعتقاد ان الحكم الا في غير ما يراه  
الحاكم ولا يحكم حكم الجاهل فليس غير من الحكم الا في غير من يتقدم من حكم الحاكم الذي  
اعتقد حكمه الحكم عليه بل في غير ذلك لان ما يراه في غير ذلك من حكم الحاكم الذي  
حكم الجاهل في غير هذا القائل ان الحكم الا في غير التمسك بالامر على الشرع وانما يكون  
حكم الله الا في غير من يتقدم له باعتقاد المزم عن الحكم او يكون حجة على اعتقاد الحاكم  
عليه وجوب الزم الحكم الذي اعتقده الحاكم لا حكمه امر بجهاد امر واعتقاد المزم من حجة  
لانه لو لم يكن الحكم الا في غير الزم والامر في غير حجة على المزم من حجة الاول  
فالمزم عليه في غير انما في الاول ان يكون جاهلا بالحكم الا في والثاني ان يكون عالما  
بغير تقليد او اعتقاد بالعلم المطابق للحاكم وانما لئلا ان يكون عالما بالعلم الخلف وفيه  
الحالين الاولين يحصل الزم الحاكم بالحق الا في غير حجة وفي الحالة الثانية فلا لزوم غير  
محصول الا في غير من المزم من قبل الحاكم الا في غير واعتقاد المزم من حجة على الحاكم  
الا في غير باعتقاد الحكم عليه غير الذي اعتقده الحاكم فانه اذا حكم الحاكم الزم معتقده فلا امتناع  
عنه ذلك فاما في الثاني فاما امرت بالامر الا في غير هذا الامر بل من يراه ليس هو الا في غير حكم الحاكم

الذي يثبت ان كل واحد من هذه الاشياء لا ينفصل عن الآخر بل هو الحكم الذي ينفصل عنه  
لأنه بل يكون الحكم النقيض لكانه ان لم يكن هذا الحكم معطوفاً على الآخر  
الثالث لكنه يثبت في باب الحكم ان يكون من دون الحكم ما هو بانه الحكم الواضح الذي  
عطفه بالانسان لما كانوا حكمهم عليه فثبت به باعتدال الحكم واداءه الحكم النقيض الخاص  
الذي انما هو دليل الحكم كذا الخب والزيادة الى اخرى فصرها عن قول المثلث ودعى  
ان الحكم الذي انما هو ما يراه من عقله ان يكون على غيره اعتدال الحكم للغير بل ينعكس وان اعتد  
اعتداله هو ثبوت اعتداله هو صفة الحكم الذي هو الواضح كما في علم المذهب هذا الصفة  
الاجتهاد واحاطا بالصورة الاولى وهو صفة المنة الواضح وحرب الزمان من سائر  
ان يجب على احد ان لم يفرغ الحكم والحق وان كان من مواضع العلم في الحكم النقيض لكنه  
لا ينعكس ان يصرح الحكم بالعرف الذي لا ينفك احد بينه وبين الآخر ولا يفرغ الزمان في عطف  
العلم عليه زيادة على ما يقتضيه كلفه وقد عرفت ان العلم بالزمان الذي هو سبب  
الانعام لا يجب عنه وان قد تعدل على العلم بالزمان لا ينفك من العلم بالزمان  
ما ينفك عن صورة المنة بسبب ان العلم للغير عليه زيادة عن العلم الذي كان في نفسه  
كثيرة من علمه من حيثين من جهة نفس ذلك للغير في بينهما الزمان على وجه  
بل عرفت من جهة الزمان للغير المذكور عليه بآثار الحكم الذي يرجع الى القضاء فثبت قضاء  
المثلية في الصورة قد عرفت صورة المثلية لعدم الثقل بالانفصال ثقت متفق عدم الثقل  
بالانفصال فثبت كونه لنا لصل الثبوت انما هو ثبوت احكام القضاء للزمان المثلية في بقية  
فثبت ان الزمان المثلية وحكمه يثبت عليه احكام القضاء في صورة المثلية في احكامه بل  
في صورة المثلية لانها تثبت الزمان المثلية المعروفة من جميع الاحكام في الصورة الاولى تثبت  
في الصورة الثانية كلف وقد عرفت ان الزمان في صورة المثلية لا ينفك عن العلم بالانفصال من  
كان ذلك ان تثبت في صورة المثلية الزمان المثلية معروفة زيادة على ما يقتضيه العلم

١١٨ ان الزام موجب تخلف زايد ومع ذلك لا يترتب على احكام القضاء ثبوت متع غير ان الزام  
 في التخلف بزيادة على ما يقتضيه الارباع والربع ويرى في ذلك كناية عن ثبوت الخلاف لا سيما زلت  
 نعم ليقف الاول من الصور الخاصة ايضا ولكن اعمى سريعا وقاضى في نفسه تخلف المزم  
 عليه بالزوم واما الاربعين فلا يثبت عدم ادراج هذه الصورة تحت الاطلاقات لان  
 التميز والاعلام لا ينافيان مع صحة الارباع والربع فترضا عن ثبوت الخلاف  
 ويحتمل للصورة الخاصة شيئا اخر فاما الاطلاقات شي وداء القضاء المصطلح الذي يورث  
 في تخلف المضمض عليه وما حصل الكلام الاطلاقات الحكم لرحل صورة الخاصة فليكن للمعنى  
 سريلا ان الزام القضاء في الزام اللانتم العقد والمشرط في هذه الصورة وغير هاتين  
 صدور المرافعة لا يعقل سوى ذلك واما اثبات عدم شمول في الزام الارباع والربع  
 لوزن في المتخلف على ان يتبين انه بالمرور شيئا فيكون من حيز الزام فاما وثالثا اعمى بعد  
 تسليم الخلاف فحينئذ يار على اثبات الزام من الاجماع والاحتياط وقرئهم دليل على  
 استصحاب ان المظلمة ما دون في القضاء كالتخلف فان قلت الكلام في المام بعد الورع غايات  
 الامام من شرط اجماعات الغايل يجوز قضاء المالم بدو شيئا بشرط اجماعها ودون  
 شرطها لكونها اجماعا عنه على نحو المختلف فيها فحيث ان القول بعدم اعتبار الوجبة  
 بوجوبها اعتبارا في الزام مطلق في اعتبارها لا جبار ايضا مستغلا في اطلاقات الدولة  
 بانها حينئذ لا بد على الفتوى في غير محل ثبات ان يقب عند اثبات الزام المالم لكونه  
 لكون الزام دليل على عدم شرطها لكون الزام لا يورث في غير محل وقوع وان لم يثبت  
 الفتوى في غير محل في هذه الاطلاقات فان قلت بان يثبت اثباتا في الزام بذلك  
 فانما لا ينافيان ان بعد ما ثبت ان الحكم بين الناس حكم الاحكام الا انه لا يثبت  
 لسا الاضافة للبعدية باطلا في الديات الراجح قولهم كونه من حيز اصيل الزام وخصوصية  
 تحت ايضا ان الزام لكونهم من الحكم الشرعي والذات كاشفة عن ان من غير ما عاين

المصاحبة الشاغلين بالصحة والروحي دون الخطأ والجهل ذلك التماثل ان كان حكم من الناس  
 من الاحكام الشرعية فحكمه ان يكون وجوب الصلوة واتخاذ الكفر ونحو ذلك لا يفسد ولا يشترط ما  
 ادمام لوت الاضطرار ثم الناس لا تعلم والمهم عند سوء ما فتنه لولا ما يشاء الفوت ومما  
 للاجماع العلماء علة ذلك واشتراط وجوب صلوة الميت ما ذلت الولي به ربح لا يكون شرطاً للصحة  
 دون الوجوب وان كان اذ ارضى الامر بالمعصية لاوله الخشب والبابية فان ذكرنا من الحديث  
 عليه فاذا اطلق في موضع ثبوت شرطه اذ لم ياد له ذلك الاطلاق والاجماع لا يجوز في ذلك  
 الحكم بين الناس في الخلفاء نفسه قابل للثبوت في غير الجهد والفعل كمنه بيننا في اوقات  
 الرعي الا في بعضه والعد والثابت من هذا الباب انما هو ان الجهد والمثله ودعى على ذلك  
 فيما يلازم ان لا ينصب نفوس صفنا انتم الدليل الثاني في شريفة اربعة عشرة علم ثم ما كان  
 بما لا يصحكم نصنا الى الهل الجور ولكن اشرار الاول منكم علم ثم ما في صفنا ما نابعاً جملة ما  
 يتكفان في ذلك جملته ما فينا في الهل وجوب الاستئذان ان الله بالعلم ما يشاء بالان الذي  
 دل الدليل على صحة كماله الشبهة وهي وجوب العلم والاجماع على عدم اختصاص النصف بالعلم  
 المستثنى ونزول صفنا بالعلم ليقين العلم على ظاهره وبحكم عليه الدولة العلمية بعدم العلم القاطع  
 علمنا وانما علمنا ما في الحرز والفظت ظاهره ما يراوده عدم العلم والظاهر ان العلم اقل من صفنا  
 للفضاء لا يقطع العلم ويحكم القول الى العلم ان العلم على ما يعرف العلم ان يصور في العلم انما في  
 لولا العلم الموصوف فان الحكم لا يغيره فانما العلم اخر سوء لانه الفوت كان في ذلك العلم في زمان  
 فاذا ثبتت الاله بالعلم وبغير العلم الواحد العلم وحده في نظر المتكلم فان قلت الغلبة في زمان  
 بل هو مفسد بشر الجهد ذلك الادراك ان كل ما لا يوجب العلم وما لم يوجب العلم في غير صفنا  
 اذ ان اطلاق العلم على ما يشاء العلم وان ذكره يعني في تعريف العلم كمن ليس بمحدث ولا غير  
 العوب انما الحقائق ان كانت في تعريفه ان علا في المتأخرات التي هي في انما العلم لا يكون  
 الصفا القاطع والماعرب لعل كذا ما كان ان يوصف ولولا ذلك وجوب العلم لغيره







































[illegible][illegible]

نظر الامام في هذه المبرم بعدية لهم المراد به ترك عدم الدعوى والجلالت بقولهم الاكون قدام منتهى عقوبة  
الما لغة في الحديث الاكون قدام لغة في حجة من لا يستحق الاستعارة الواردة في الدعاء والادعاء فيقولوا  
بالاشتراك وكذا في التبرير لان رادهم اذا تعلق عليه راجع الى قول الله تعالى فان اقام بيننا برصنا وديوننا  
فقد احكم الله هو عليه ان نأكل وان ياكلوا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا  
لا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا  
بغير شريطة لم يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا ولا يفرق بيننا  
مع ذلك انه قد مر في بعض النسخ انه قد مر في بعض النسخ انه قد مر في بعض النسخ انه قد مر في بعض النسخ  
فيما هو الحق في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
في حق الله تعالى في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
لهذه الامور راسية والى الله تعالى في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
تواضع لتواضع الله تعالى في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
لان باب العلم في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
من العلم في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
بالدور راسية في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
الاولى لان العلم في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
لفظة في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
الاولى في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
ذلك في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور  
ولهم والاولى في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور ان الله تعالى قد جعل في هذه الامور











هو من المكاتب وصحة الصفات فظهر بانها في الحقيقة هي المكاتب وفعل المسلم او حاله  
 ان هذا العدل لا يبرأ من انما كان من غير طهر من الماشي حيث ذكرنا ان الاطلاق في المقام راجع الى  
 صفته الصالحة وانما المكاتب اذا كان مع عدم طهره والنسب وحسن الظاهر وكنته سيوياً  
 ان القول بان العدل هو من المسلمين مع عدم طهره والنسب وحسن الظاهر من غير حصول  
 وثلاً من صفاته انما كانت الاول لعدم كونه العدل لا عن ان الاسلام مع عدم طهره والنسب  
 عن احد من صفاته وانما في عدم اعتباره في مقام كونه من الناس على الاول ان العدل والنسب  
 امران مختلفان بالبراهين والوجوه فلا يجهل ان في موهوم واحد وهو ان يكون المسلم  
 مع عدم طهره والنسب من العدل لا يوجب اعتبارهما مع النسب الغير الذي لعدم الشافعية في  
 برهونهما وانما في ذلك انما في احد الشافعية عدم العلم بالافواه واجبا عنهما ارضاً  
 وجوا عن الضمير وانما عدم برهونهما لان بناء الشافعية على العدل لا يبرأ من الاسلام وعدم طهره  
 النسب هو العدل لا يوجب جعل العدل ليس فيه ولا في طهره كونه العدل لا يبرأ من الاسلام  
 كما ان صفته انما في طهره واستدلاله على اختلاف على المدعى بان الاصل في الاسلام  
 العدل لا يبرأ من النسب يكون الاسلام مع عدم طهره والنسب هو العدل لا يبرأ من جعل العدل  
 في المسلم من الاصول ومن ثم هو ما ذكرناه من ان الشافعية حيث نقلت اختلافها عن الشافعية حيث  
 ارسلت وجوب بعض العدل من بعض المسائل في ذلك وكذا في بعض المسائل  
 في ذلك وكذا في الشافعية وجوب بعض العدل من بعض المسائل في ذلك وكذا في بعض المسائل  
 في بعض المسائل في ذلك وكذا في الشافعية وجوب بعض العدل من بعض المسائل في ذلك وكذا في بعض المسائل  
 مع ان ادسالاته في ادسالات السكينة في بعض صورته كون العدل لا يبرأ من بعض صورته  
 عند اطلاق الشافعية وعلمه في كون الاسلام نفس العدل لا يبرأ من بعض صورته فيكون  
 المسئلة لاختلافها بين اهل الاسلام وجعل العدل لا يبرأ من بعض صورته فيكون العدل لا يبرأ من بعض صورته

ع

الاسلام مع عدم طهره والنسب عند الشافعية كما لا يخفى في هذا الموضع ففعل المسلم او حاله  
 علمه من غير طهره والنسب عند الشافعية كما لا يخفى في هذا الموضع ففعل المسلم او حاله  
 وهذا صاحب المال لا يبرأ من المسئلة حراً لاختلاف وجوب النسب من العدل لا يبرأ من الاسلام  
 الاسلام وحيثما كان في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب  
 ظاهراً لا يبرأ من النسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب  
 يظهر من الاسلام انما يظهر النسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب  
 بعد علمه في تمام بالبراهين والوجوه فلا يجهل ان في موهوم واحد وهو ان يكون المسلم  
 ولا يبرأ من النسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب  
 في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب  
 حال الاسلام وحمله على عدم فعله في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب  
 ظاهره في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب  
 العلم برهونهما وانما في ذلك انما في احد الشافعية عدم العلم بالافواه واجبا عنهما ارضاً  
 وجوا عن الضمير وانما عدم برهونهما لان بناء الشافعية على العدل لا يبرأ من الاسلام وعدم طهره  
 النسب هو العدل لا يوجب جعل العدل ليس فيه ولا في طهره كونه العدل لا يبرأ من الاسلام  
 كما ان صفته انما في طهره واستدلاله على اختلاف على المدعى بان الاصل في الاسلام  
 العدل لا يبرأ من النسب يكون الاسلام مع عدم طهره والنسب هو العدل لا يبرأ من جعل العدل  
 في المسلم من الاصول ومن ثم هو ما ذكرناه من ان الشافعية حيث نقلت اختلافها عن الشافعية حيث  
 ارسلت وجوب بعض العدل من بعض المسائل في ذلك وكذا في بعض المسائل  
 في ذلك وكذا في الشافعية وجوب بعض العدل من بعض المسائل في ذلك وكذا في بعض المسائل  
 في بعض المسائل في ذلك وكذا في الشافعية وجوب بعض العدل من بعض المسائل في ذلك وكذا في بعض المسائل  
 مع ان ادسالاته في ادسالات السكينة في بعض صورته كون العدل لا يبرأ من بعض صورته  
 عند اطلاق الشافعية وعلمه في كون الاسلام نفس العدل لا يبرأ من بعض صورته فيكون  
 المسئلة لاختلافها بين اهل الاسلام وجعل العدل لا يبرأ من بعض صورته فيكون العدل لا يبرأ من بعض صورته

سـ وهو قوله في هذا الموضع  
 العلم برهونهما وانما في ذلك انما في احد الشافعية عدم العلم بالافواه واجبا عنهما ارضاً  
 وجوا عن الضمير وانما عدم برهونهما لان بناء الشافعية على العدل لا يبرأ من الاسلام وعدم طهره  
 النسب هو العدل لا يوجب جعل العدل ليس فيه ولا في طهره كونه العدل لا يبرأ من الاسلام  
 كما ان صفته انما في طهره واستدلاله على اختلاف على المدعى بان الاصل في الاسلام  
 العدل لا يبرأ من النسب يكون الاسلام مع عدم طهره والنسب هو العدل لا يبرأ من جعل العدل  
 في المسلم من الاصول ومن ثم هو ما ذكرناه من ان الشافعية حيث نقلت اختلافها عن الشافعية حيث  
 ارسلت وجوب بعض العدل من بعض المسائل في ذلك وكذا في بعض المسائل  
 في ذلك وكذا في الشافعية وجوب بعض العدل من بعض المسائل في ذلك وكذا في بعض المسائل  
 في بعض المسائل في ذلك وكذا في الشافعية وجوب بعض العدل من بعض المسائل في ذلك وكذا في بعض المسائل

الناقص

في نظر الشافعية والعرف ادعاءهما من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 والاختلاف في ذلك وجوبه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 انما في ذلك وجوبه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 على تقدير كونه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 الخطاب فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 ظهوره فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 انما في ذلك وجوبه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 كبره فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 كانت فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 العدل لا يبرأ من النسب فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 جعل العدل لا يبرأ من النسب فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 على انما في ذلك وجوبه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 يجمع النسب فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 الاصل فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 منكم العدل لا يبرأ من النسب فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 واجب ادراكه مع عدم العلم بالافواه واجبا عنهما ارضاً وجوا عن الضمير  
 عند الشافعية وعلمه في كون الاسلام نفس العدل لا يبرأ من بعض صورته فيكون  
 المسئلة لاختلافها بين اهل الاسلام وجعل العدل لا يبرأ من بعض صورته فيكون العدل لا يبرأ من بعض صورته

بهم

يوم او يومين او سنة او سنتين او في جميع السنين الماخيرة او غير ذلك من المكاتب  
 بخلاف الموقوفين بالكلية وانما في ذلك الاختلاف في طهره والنسب في ذلك الاختلاف في طهره والنسب  
 او انما في ذلك وجوبه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 بناء على وجهه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 الاسلام فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 موضع ما هو حاله فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 انما في ذلك وجوبه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 واضحة فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 لروقه فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 في جميعه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 لتبين ما هو حاله فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 على العدل لا يبرأ من النسب فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 لوجه كون الشافعية من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 العلم كما نقل عن ظاهر الشافعية فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 الاشارة على انما في ذلك وجوبه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 انما في ذلك وجوبه من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 جازت مشادة فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 غنا عليها فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 عبرة فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 لروقه فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال  
 هذا فيكون من المكاتب والامارات الاشارة على انما يجب حسان او حال







































































۱۱۱

VC

[illegible]























ان يتخطى علمه ومن كلامه في المشقة الخ لا يبين كون المدعى عالما بالواقع وان يكون  
شخصا او لا الواقع كون غيره عالما بالديان يكون على علم بالماضي الخ لا يتقدم زمانا فاما العلم بالماضي  
المدعى غير متعلمه فيعلم ان غيره عالما بعمل من صنع المتعلم المدعى على سائر عاقل  
بالواقع او بما لا يدرك بالواقع كماله في الوقت بين نفسه وبين غيره على فهم من علم انهم حجب  
بغير علم بالواقع واليهي ليدخلون في علم المدعى على الحال وعلم اعيان خلاف  
العام مع الاحتجاب واما بينهم حجب وجه فهم المكون اليه واما على التمسك وتملت  
فعل النفس ليعمل الغير بعضهم انما لا يعلموا على العلم ان ذلك نفس متصوره بصورة علم  
المدعى على وجه لا يطق شال للصورتين وتشرها اشتراكات اليه حيثما كانت  
على التمسك وتملت فعمل المدعى على واحد آخر فغيره بالكل او بعد الواقع انما لا  
سواء المدعى على اليه بالواقع بل واحد ولم يكن الكيفية اليه على العلم بالواقع  
كان المدعى معرفة فاعلم علمه ان ذلك فخرج بعضهم بان الارتفاع علم المال في  
ما يشاق بمرور الزمن المدعى حلق على التمسك والى كونه من اليه في عدم العلم ونفسه  
المعاملة ان يكون انما هي في ذاته ان ذلك قوله علم ان اليه فيما يتناول بفعل النفس  
الديان لا يكون على التمسك فخر ايضا خاصية العلم بالواقع في نظر فهم في فعل الغير قلت  
المخرج هذا فخطا على العلم معنى الاختلاف انما لا يجوز ان الارتفاع في ذاته كونه الحلق على علم  
العلم مطلقا في علم ما يتناول في الاظام انما راي العلم والواقع متفق الناطقة ان يكون في  
حول النفس ايضا التباين ولعل الشيء المبرور متفاد الاشتباه في علمنا هذه ولما لا  
فهي ايضا تدل على اعتبار التباين في المدعى عليه وان كانه بعضها الشبهة بالغير والاختلاف  
لكن التمسك بالبرهان الشبهة كماله في العلم ايضا باعدا عن ذلك وانما يدل على اليه  
اعين ان يكون على التمسك وعلى العلم والواقع متفاد الاشتباه في علمنا هذه ولما لا  
ما يتناول منه الواقع كونه تالوا باليهي ليست الانا كانت تالوا في المدعى على

كأنه لم يمتد له هاتيك فئاما فنه بل حدثت المصيبة وكان الذي عليه جبال الزمان  
أو كالحق أو برهانين فانه يخرج الدلائل فان الذي عليه الحق لا يمتد له من هذه الدوائر  
الشكسية قلنا ان الزيد قد دخل فخرجنا الى الدوائر جميعا أو كما كان قد فعلنا الاول  
ثم دله ثم زعمنا ان الذي عليه قد يكون نحن بل هو الذي كان كذلك وقد يكون من غيره  
كالرافد وقد يكون نحن بل هو بالذات كالتكاد أو من غير ذلك لا ادري وعلى الخاف  
من غير شري من جرح الا كما قد فعل فيقول لك انك انما جلف أو بطل الحق أو برهانين  
أو شحير الخاتم بناء على الاول فانه لو لم يكن الذي يلزم بالرواضة ليسوا الا كالتكاد ومن  
يقول لا ادري وما فعله البرهان على الثاني فكلان الحجب بلا ادعيه يمكن في عصر الزيد  
يقول الامر والفتنة انما هي في غير البرهان على الثالث فكلنا ان احتمال العلم بالعدم ومعرفة عنه  
لعدم العلم الذي هو اعين العلم بالعدم فيقول ان جلف على الثالث علم بالعدم ولما  
ان دخل الحق أو هو قد فرضنا ان نجاحه لا تلازم قول لا ادري في حق جملته لا على  
علم بالعدم في حق انك لم خارج عن النقص لولا الفرض حكم الجواب لا ادري مع قطع النظر  
عن حملنا جملته على الجواب بالافتكا وان كان شاكا او كذا أو فرضنا انه غير الحق  
بالجمل فقولنا ان الذي عليه ما يجب على المنكر بطريق الثالث اذا علمنا ان جملته وكما هو  
شاكا والخاص ان الحكم الجواب لا ادري مع العلم منكم الثالث وسلكنا اخرى فربما ينبغي  
جيب بلا ادعيه او يجب بالذات ومقتضى الدليل هو ان الزام باحد الامر ممكن  
الاجاب بالافتكا ولا ادري او سكنت ومن كان ظاهره في لفظها بنا اعتقاده انه قد  
كلح في اننا فرضنا افتراضا لا وجه له الزام لما كان من جهة البرهان الى الذي قطعنا  
بأنه يحل الاجماع عليه وبما ان الحكم في صورة عدم الافتراضا بالاجماع المركب لولا الزاد  
فلما برز افتراضا بانه مطلقا فيصير بين المنكر في زمانا للفتنة والافتكا بعدم الرد عليه  
ودع ان الزمان هو عين الذي عليه طرف العلم وما ذكرنا ظاهره في هذا القول

وسمعتها ايضا في الملوك التي لا تفي بشروط بلا استدعاء بعضا او الاخرين من  
الاطلاق في القضية على المدعي والموافق على ان يكون بعض الاخبار والادلة على ان الرجل لا يخلف  
الداعي على ان يكون المحضر وليس له ان يخلف الا على المدعي وليس له ان يخلف الا على المدعي  
يخلف وفيه اسيرة للثبات وطينة الخاف في مقام المكتوب وان الثالث له ان يخلف  
وان هذا ليس مسئلة هذه البينة في ان القضاء وانما كان المدعي عليه يقول له ادعي  
او كان شكافا في الواقع والله العليم **باب ثلثه** في القضاء على الغائب **اول النقط** او اشكال  
متداول في حق القضاء والصلح او كان بعيدا ومما الغائب بعضه يحمل القضاء وهو الخاص في  
البلد فان كان له المحضر ومصلح في هذا الاشكال ولا خلاف في ان القضاء عليه ولو لم يجمع  
القضاء مع حاكم في القضاء وانما سمع عدم القصد في القضاء عليه فلو ان والاشهر القضاء  
لكن الداعي عليه حرمها لعدم وقاء الاطلاقات بالادلة لا يحل ذلك فاما هذا في هذه  
الحكم ولا ينبغي ان يخاصم هذا واختصاصي ما ورد في حق القضاء على الغائب بالنسبة الى حكم  
البناء ومقتضى هذا ان يظهر من وثائق عديدة فانظر لعدم القضاء او بعد السماع للمدعي عليه  
المحكمة وان لا لا يحل وانما في القضاء مثل ذلك في بعض مسائله في حياضه عليه السلام قال  
وسئل عن رجل ادعى عليه ولا اذ انما قضى اليك رجلا ان خلاصه للاداعي في شعب من اذن في  
انما قضى له ان يثبت له القضاء ومصلح عزم ودعوى اختصاصه بالخاصة من القاضي في لا  
بغير ان الظاهر من هذا انما القضاء في حق من غير حاكم محصورا في قضاءه فيستحل  
عن المدعي عليه لما ورد في اقرار القضاء او اصرح الاشارة للقضاء وسواء قضيت باحكم  
او الغائب او الظاهر في هذا الغيب في حق من اصرح ان يكون الحكم الخصم في حق الزوج بالاع  
وشبه الحكم الزوجي بما يطلع عن غيبته بل هو عرق في الازواج ولو ابدوا المناقصة في ذلك  
فلا يكون المطلق الذي في استدلاله انما عليه السلام على حاشا فانما ومن اذ انما في القضاء  
عبد بن الثالث الذي لم يخلو الاستجاب داعي عواطف الحق الزانية في جعل الزوجة على الاستجابة

يجمعون في بيان يكون من عدم الحكم على الحائض في البلوغ القاطب من جملة الأعضاء من على المدعى  
فيستأنف في قوله الذي المستندة الأعضاء من عن غيره وعلم المحذور لونا فلو لم يكن على  
قوله الغير لم يصلح هذا الضمام الوطن كذا في بيان الخصص وله الجان هنا في الأعضاء  
وان في الدلائل هو القول بغير ما لم ينع ان الكلام في الضام مع قطع النظر عن لزوم الغير  
وان الضواء هل يشترط بحسنه والمدعى عليه في غير القاطب في البلوغ لونا فلو لم يكن على  
لزمه من عدم الضواء مطمئنا في قوله الغير وقد نزههم وله الدلائل في هذا الضاء  
منواعا للمدعى في هذا الضاء والمطرب او حرفة الغير وفي واما له لونا في المدعى في  
لونا في لونا في الضاء على المنع من مراجع في عمل الكلام في ان الضاء الذي يبرق في  
الأعضاء على الحائض في الجلسر ارمو لا لا العرق لولا العرق في مختلف باختلاف احوال  
والد هناك وانما العرق والمدعى عليه ومنه في العرق وما في الجلسر المدعى الذي والند  
كانت بعض حوائج مثل صناعه في هذا الضاء في ذلك وبطوره بالاضد الى العرق في القاطب  
عن البلوغ كان في راجع حكم الجسد الاحمال في ذلك لولا القاطب ومعلومه  
على مطلق القاطب عن البلوغ لان ذلك انما هو كذا في العرق وله بعد بعد ذلك عند العرق  
الشعب له زمانا على هذا العرق في هذا الضاء وكان المدعى في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء  
قايث في تمام المدعى في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء  
على القاطب ايام لونا في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء  
له في البنية في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء  
القايث لانا في ذلك وقايث في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء  
القايث سواء كان في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء  
وقد بين ان الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء  
اصعب الجرح وقد نزههم في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء في هذا الضاء







































[illegible]

خبر

ملك  
 الدين من عدم الاثبات عند باهين وبسلسل كون وطبقته البنية وتطهر ان حشما من احد  
 البراهين من البرهان او من خارجا نكو هذا صاعدا وطورا باسقاط البنية من المدعى ملاهين  
 وكذا اسقط البنية من التكرار لانه في الاول دعوى صاحب المال ونوع الزكاة على ان البنية  
 فانما يصح لابلهاين من زمان ونوعها ابدال البنية في اثناء القول فانما يترك مع عدم مخالفة  
 البنية من وجعل صاحب المال من قبل امره وشيئهم قول المدعي ونقضه لان مدعي البنية  
 بدعي بانه مدعي الزكاة او اسلامه عن مال من مطلقا بما دعوا في الاصل خلاف  
 الصاغل او ايمان او البنية المطالبين فان كان دعواهم بدعي عن خلاف الاصل الزيادة ودعوى ان  
 الشك في ثبوت طلق الزكاة مستقيم في التماس ابدال الاصل عدمه من دعواه فان كانت دعواه  
 مخالفا للاصل دعوى بان اصل الزكاة ابدال لا يثبت كون المال الموجود على التعلق ان كان  
 الا على اثار الاصل المتيقن لا يثبت كون المدعي الزكاة من مطلق الاصل تابع خلاف  
 الثالث لكن الدعوى في هذه الموضع دعوى ايجاد حكم صاحب الثالث وعجزه بانما البنية من  
 خارج القضاء بعض الناس متعينة وان كان متعلق الدعوى فيها من حقوق الناس لاعتناشهم  
 بمقوله انه او الموضوعات الا في وجه القضاء كالمطالبة في الخسار والاحلال وان قضيت  
 شين حقوق الناس وبذلك استظهاره لا في خصوص الزكاة من وصايا البر لمصنف صلوات الله  
 وآله الزكاة وحديث طويل يستدل على اوجه التمسك بها قال ابن ابي رافع والبر لمصنف  
 الزكاة فان فيها بعض ادواب البنية يظهر من الزكاة لعل البنية في دعوى صاحب المال  
 ليست من مراد القضاء او مجازا في الخصومة وعلل الامح الى الحديث الشك في بنية بعض  
 حقوق عليا من المطالب فان كانت خصم فزاد البنية الدعوى واليه عين من انكر حصر المدعي  
 في البنية وعدم كون البنية حمله بل دعوى خصم بالحصر فان ثبت وعلم من طرف البنية والمدعي  
 لم يثبت في قوله بالبين لا الحكم بتمام البنية علم البنية لا بد له من الدلائل على اوجه البنية  
 في القضاء او دعوى عليه عدم كون الدين حمله وان كانت خصم خصم في البنية او على ذلك

[illegible]

علا

يُعلمنا ذلك انه لا بد ان يكون هناك دليل سطرط الدرع في اوجز النظر والنا  
فان على شريطة القضاء على كل واحد نصف قلب المديلا بعينه ولا يبق في قضاء كذا  
الدعوى والادفع مسئلة الزكاة ويجعل ان يكون هناك دليل سطرط الدعوى على ان يكون  
من باب القضاء اذ ان سطرط على اية الزكاة في القضاء اذ جاد منها في ذلك الدليل على  
الضد في الاشارة الى ان الضد في من القضاء على كل ذلك في دعاها والذكر في نظا هرا في ذلك  
على السطرط ايضا حقه فيكون ان يكون المذكر في بين من القضاء حلقا نازا سطرط البين في  
اول اذ ان كانت النما وما جرب في ذلك فيكون ان كانت سطرط البين في ذلك سطرط  
البين نظر الزيادة في الهام والادعاء في ذلك في علم من الدليل الذي على سطرط البين سطرط في  
منام القضاء على احتلال يكون المدعى والضد في صف في ذلك في علم من الدليل الذي على سطرط البين  
من قضاء في قضاء الدعا على كل ذلك فيكون ان يكون المدعى والضد في صف في ذلك في علم من الدليل الذي على سطرط البين  
**معلوم** ان المدعى والضد في بين من هو القضاء على نحو غلبة البين والامر العا **الامر**  
فان يصح في الدعوى والبين في لاسبيل لثباتها واعلم ان الدعوى قد خصصت في الفينة  
بعدم سطرط البين كما لا بد من مع التمس على القول باجماعها والدعوى على البين مع عدم  
دعوى العلم على العوارض فان المدعى في هذه واقعا لثباتها فيكون له بغيره فليس له الدعوى والد  
حلاف ذلك الاصل في كل الدعوى بالعلم والادب في الكتب المرفوعة في هذه المسئلة  
وبند في غير ما صرح في التنازع بين عند عدم وجود المذكر بالعلم على تمام البين في سطرط  
على احلاف المدعي بل ما لا يكون الدعوى ما لا يكون مع الاشارة في ذلك في شرط مع شرط  
القضاء كالايجاب وانما حصصا الكلام باذا لا يمكن للدعي سطرط الدعوى على احلاف مع علم  
العرف عليه بين حالها فيه شرط في الاحلاف موجود بان يجعل المدعي عند وعده الصفة  
يخلف المدعي عليه من غير بعضه في الحكم اذ في اية المسئلة انما نفعه في ذلك مع سطرط على  
احلاف نظا في كل النزاع هو كما لا يمكن ان يثبت الا في الصفة عند عدم سطرط على احلاف

بالحسين  
ضيق الدعوى



































الحمد لله

[illegible]

آلی فاضل  
فی کتب اربعه

ملازم

[illegible]



























































































































الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا  
هدى الله

۲۹

اولا من  
دور السنين

ألى











































فنا

فنا

2

2















